**The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)**
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)

Volume 1, Issue 2, April-June 2023, Page No: 13-19
Website: https://najsp.com/index.php/home/index

# قضيّة المواطنة في الفكر التونسي الراهن من خلال مشروع المنصف ونّاس

عبد الباسط غابري *
أستاذ محاضر في الحضارة الإسلامية، مركز الدراسات الإسلامية، القيروان، تونس

# The Citizenship in Current Tunisian Thought Through the Project of Moncef Wanass

Ghabri Abdelbaset *
Lecturer, Center of Islamic Studies, Kairouan, Tunisia

| *Corresponding author | ghabri_abdelbaset@yahoo.fr | *المؤلف المراسل |
|---|---|---|
| **تاريخ النشر:** 2023-04-08 | **تاريخ القبول:** 2023-03-29 | **تاريخ الاستلام:** 2023-02-25 |

**الملخص**
تعدّ قضيّة المواطنة من أبرز القضايا التي اشتغل عليها الفكر التونسي منذ النصف الثاني من القرن العشرين وإلى اليوم لأهميّتها في استقرار الدول وتماسك المجتمعات لا سيما في المنعطفات التاريخية الحاسمة مثل تلك التي شهدتها تونس في ضوء تجربة الانتقال الديمقراطي منذ سنة 2011. وتعدّ المدوّنة البحثية للمفكّر التونسي المنصف ونّاس حقلاً دراسيًا خصبًا في هذا الموضوع، إذ درس نوعية السياسات الثقافية بالمغرب العربي ومرجعياتها واتّجاهاتها وتأثيراتها على الشخصية القاعدية والأنماط السلوكية والاجتماعية والسياسية بحكم تخصّصه في علمي الاجتماع الثقافي والسياسي.
وقد اعتمدنا في بحثنا منهجًا تحليليًا نقديًا ضمن مقاربات متعدّدة التخصّصات. ينطلق من دراسة نصوص مدوّنة ونّاس البحثية وتفكيكها، ثم إعادة تركيبها في شكل نقاط كبرى يتمّ تقييمها وإعادة التأليف بينها بما ينسجم مع إشكالية سبل صياغة مواطنة حقيقية، وقد أفضى بنا ذلك المنهج إلى تبويبها في عنصرين كبيرين: يهمّ العنصر الأوّل عوائق بناء مواطنة حقيقية من منظور المنصف ونّاس، أمّا العنصر الثاني فيتّصل بسبل صياغة دولة المواطنة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الثقافية، الإسلام، التحديث، تونس، المواطنة.

**Abstract**
Citizenship is one of the most important issues that Tunisian thought has worked on since the second half of the twentieth century until today, due to its importance in the stability of states and the cohesion of societies, especially at critical historical turns such as the one it witnessed by Tunisia in the light of the democratic transition experience since 2011.
The research blog of the Tunisian thinker Moncef Wanass is an important study material on this topic. He studies the quality of cultural policies in the Maghreb and their references and impact on the basic personality and behavioral, social, and political patterns by virtue of his specialization in cultural and political sociology.

In our research, we adopted a critical analytical approach, whereby we studied blog texts, then reconstructed and evaluated them to formulate true citizenship. This approach led us to classify it into two main elements: the first element relates to the obstacles that prevent building true citizenship from the perspective of justice and people. The second element relates to the ways of formulating the state of citizenship.

**Keywords:** Cultural policy, Islam, Modernization, Tunisia, Citizenship.

**مقدّمة:**

إذا كان الحديث عن المواطنة في السياقين العربي والإسلامي لا يخلو من التباسات كثيرة بحكم الاعتقاد السائد الذي يذهب إلى النفي المطلق لوجود المواطنة مصطلحا وفكرة ومفهوما في الثقافة الإسلامية، فإنّ الحديث عنها من خلال مشروع أحد الباحثين المعاصرين المختصّين في علمي الاجتماع السياسي والثقافي لا يخلو بدوره من مخاطرة وطرافة في آن معا بما أنّ ما خلفه الفقيد المنصف ونّاس من دراسات أكاديمية أساسا تخضع للمعايير والضوابط المعرفية والمنهجية الصارمة. بينما تتطلّب مسألة المواطنة فتح عديد المداخل التي تتجاوز الجوانب النظرية والعلمية إلى التحرّكات الميدانية سياسيا واجتماعيا بكثرة وكثافة.

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن سؤال محوري متّصل بمدى إمكانية صياغة مواطنة حقيقية في المجال التداولي العربي الإسلامي انطلاقا من الحالة التونسية والمغاربية عموما باعتماد المدونة البحثية التي خلفها الراحل المنصف وناس أنموذجا. ولا شكّ في ترتّب بعض الأسئلة الفرعية عن ذلك السؤال المحوري المتّصل اتّصالا وثيقا بفكرة المواطنة. ويمكن أن نذكر من تلك الأسئلة نوعية الأسباب التي أعاقت وتعيق ترسيخ المواطنة فكرة وسلوكا اجتماعيا وسياسيا بالعالم العربي. وهل المسألة سياسية فقط أم تتجاوز ذلك إلى عوامل بنيوية عميقة ترسّخت في السمات العامة للشخصية القاعدية أو القومية؟ وإذا افترضنا وجود أسباب مركّبة تحول دون تكريس دولة المواطنين والقوانين: فما البدائل الممكنة لتجاوزها نحو آفاق إنسانية أرحب؟

سنحاول الإجابة على مختلف هذه الأسئلة المتّصلة بفكرة المواطنة انطلاقا من مدوّنة وناس البحثية التي درس فيها السياسة الثقافية المغاربية مجتمعة ومنفردة. وقد أفضى به ذلك التمشّي المنهجي إلى البحث في مفهوم الشخصية القاعدية بتونس وليبيا. وكان من المنتظر أن يباشر مشروعا أكبر بالتوجّه نحو دراسة ما سماه بـ "الذهنية البدوية" إلاّ أنّ المنية فاجأته في شهر نوفمبر 2020 إثر تفشّي وباء كورونا. وسنعتمد في دراسة تلك المدوّنة مقاربة تحليلية نقدية تراعي التكامل بين جوانب التقيّد بالمدوّنة المدروسة وإثرائها بمعطيات وإفادات خارجية كلّما كان ذلك ضروريا.

**1-عوامل إعاقة تكريس المواطنة من منظور وناس:**

يبدو من الجلّي أنّ قضية المواطنة في فكر المنصف وناس تتقاطع مع قضايا النهضة والحداثة والديمقراطية والتعدّدية بحيث لا يمكن أن نتحدّث عن المواطنة دون الإشارة ضمنيا وصراحة إلى هذه المسائل المترابطة. وهو أمر مفهوم بالعودة إلى مفهومي الثقافة والحضارة اللذان يتّسعان لكلّ تلك الشبكة المفهومية التي غالبا ما تؤثّث الدراسات الدائرة في فلك علمي الاجتماع السياسي والثقافي.

يرجع وناس عوامل إعاقة تكريس المواطنة الحقيقية إلى نفس العوامل التي أعاقت مسيرة التحديث بتونس وغيرها من البلدان المغاربية والعربية. وهي عوامل بنيوية عميقة متعدّدة الأبعاد تتنافى مع كلّ رؤية انحصارية تروم اختزال معوقات المواطنة في بعد أحادي مثلما تفعل الدراسات الثقافوية أو جملة التوجّهات ذات الخلفيات الأيديولوجية والسياسية. ويمكن اختزال تلك العوامل في ثلاثة عوامل كبرى:

**1-1-**عوامل سوسيوثقافية: لم يكن انصراف وناس إلى البحث في المسألة الثقافية اعتباطيا أو عفو خاطر، وإنّما احتكم إلى خطة عمل ورؤية بحثية واسعة الأفق. وهو ما يفسّر مواصلته التعمق في دراسة البنى الذهنية والثقافية انطلاقا من مشروع أكثر دقّة متمثّلا في دراسة الشخصية القاعدية أو القومية بتونس

وليبيا. رغم إدراكه الطابع الاختزالي لمفهوم الشخصية القاعدية الذي يعدّ مفهومًا أنجلوسكسونيًا لم يتطوّر أو يتوسّع كثيرا منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين.

توصّل وناس عبر ذلك المسار البحثي إلى اكتشاف ما سمّاه بـ "الذهنية البدوية"[1]. وهو مفهوم جامع يلخّص مختلف النتائج التي توصّل إليها في تفكيكه للبنى الاجتماعية والسياسية العربية انطلاقا من الحالة التونسية والمغاربية والعربية عموما. كان من الممكن أن يكون مشروعا مستقبليا للفقيد لولا أنّ المنية باغتته مثلما ألمح إلى ذلك في آخر كتبه المتعلّق بالشخصية الليبية[2].

يقصد وناس بالذهنية البدوية المنظومة الذهنية والثقافية الموجّهة لتمثّلات الأفراد والمؤثّرة في سلوكياتهم وتصوّراتهم. وهي بهذا المعنى إفراز تاريخي لمختلف الأنظمة الثقافية والتربوية والقيمية بما في ذلك المتخيّلات الاجتماعية والأعراف والثقافة السائدة. لذا يتجاوز تأثيرها الجوانب المادية إلى الجوانب الذهنية والسلوكية ما يعني أنّه من الممكن اختفاء أعراضها المادية والعيانية المباشرة. لكنّها تستمر بشكل مستتر أخطر في الذهنيات والتمثّلات والتصوّرات. وهو ما يفرز مفارقات عديدة نجد في حالة التيه الحضاري العربي أفضل ترجمة لها. يقول وناس في ذلك: "هي نظام ذهني وثقافي وقيمي وتربوي شديد التأثير في سلوكيات الأفراد. ولعلّ ذلك ما نسميه بالبداوة الذهنية. وهي الأدوم والأكثر فاعلية في بنية المجتمع ومعيش الأفراد والأكثر الزامًا لسلوكهم، فيمكن أن تنتفي شروط وجودها المادية والاقتصادية والمعيشية، ولكنّها يمكن أن تستمرّ مؤثّرة في الواقع اليومي للأفراد لأنّها بنية لمنظومة التمثّلات الثقافية. والبداوة الذهنية ثقافة قبل أيّ شيء آخر. فهي لا تندثر حتّى إن اندثرت قاعدتها المادية والإنتاجية"[3].

**2-1-**عوامل سياسية أو نوعية الثقافة السياسية السائدة: يرى وناس أنّ تعطّل تكريس دولة المواطنين والقوانين بتونس والمغرب العربي سيناريو كان منتظرا لمن كانت لديه رؤية استشرافية سليمة. فبنية السلطة العربية قائمة على جملة من التحيّزات والاختلالات. ولم تكن سلطة تهدف إلى بناء الإنسان بصفته كائنا حقانيا، وإنّما تشكيل الإنسان المطيع الذي ينهل من مفهوم الطاعة المتجذّر في النسق الثقافي العربي المهيمن ممثّلا في الآداب السلطانية ومرايا الملوك[4].

يشير وناس في هذا الصدد إلى أنّ السلطة السياسية لم تكن تقتصر في تحيّزاتها على إحكام السيطرة على المؤسّسات السياسية كلّها، وإنّما حرصت على تقنين العنف سواء أكان ماديا أم رمزيا وتوزيعه على كامل الفضاء الاجتماعي. وهو ما مكّنها من حيازة مختلف الأجهزة التربوية والثقافية والدينية لخدمة أيديولوجيتها التسلّطية عن طريق المدارس ودور العبادة والمهرجانات ومختلف التظاهرات الثقافية وغير ذلك[5].

لقد أفضى ذلك الواقع إلى تشكّل جملة من المفارقات بين ما تعلنه تلك السلطة القائمة وما هو متحقّق بالفعل. ويمكن اختزال هذه المفارقة في مفارقة الواجب والحاصل. فعلى سبيل الذكر لئن عمدت السلطة البورقيبية إلى محاولة استبدال الهياكل التقليدية شأن المؤسّسة الزيتونية والأوقاف والمحاكم الشرعية بمؤسّسات جديدة، فإنّ تلك التوجّهات التحديثية لم تكن مصحوبة بديمقراطية حقيقية ومشاركة واسعة. وهو ما جعل تجربة التحديث تجربة منقوصة. ولعلّ استخدام وناس للصيغة الصرفية "تحديثوية" في وصف ذلك المسار اختيار موفّق يختزل كلّ تلك التناقضات السياسية والتاريخية[6].

يؤكّد وناس ضمنيا استحالة تحقّق قيمة المواطنة في ظلّ سياسة ثقافية مضلّلة بقدر ما تتظاهر بانخراطها في قيم الحداثة والتنوير بحكم تأثّر تلك النخبة السياسية لدولة الاستقلال بالتيار السياسي الليبرالي والفكر الاشتراكي واليسار الفرنسي مثلما تفصح عنه مفاهيم الأمة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتوزيع

---

[1] - المنصف وناس: الشخصية الليبية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، الدار المتوسطية، ط1، 2014، ص27.
[2] - م ن، ص 16.
[3] -م ن، صص21-25 (بالتصرّف).
[4] -راجع مدوّنات الماوردي (الأحكام السلطانية) والغزالي (نصائح الملوك) والطرطوشي (سراج الملوك) على سبيل الذكر.
[5] - المنصف وناس: الخطاب العربي الحدود والتناقضات، الدار التونسية للنشر، 1992، ص53.
[6] -المنصف وناس: المسألة الثقافية في المغرب العربي، دار سيراس للنشر، 1985، ص59.

الثروة الوطنية الرائجة بقوة في خطاب السلطة وأيديولوجيتها وقتها ما جعل اللائكية مصدرا والليبرالية توجّها، فإنّها في حقيقتها كانت تعمل على تكريس الهيمنة المطلقة على المجتمع وتذرير الأفراد. ونشير في هذا الصدد إلى الدور الوظيفي الذي اضطلعت به لجنة الدراسات الاشتراكية في الحزب الدستوري الحاكم أنذاك الذي يضاهي دور الجيش في التجربة الكمالية التركية. وهو ما مكّن السلطة السياسية من تجاوز اختراق مختلف أجهزة الدولة إلى خلق تبادل وتكامل في الأدوار بين الحزب الحاكم والثقافة وما يتّصل بها من مجتمع مدني[7].

1-3-عوامل تاريخية واجتماعية: تتقاطع هذه العوامل مع العوامل السياسية والسوسيوثقافية تقاطعا جدليا. ومن ثمة فإنّه يمكن استخلاصها من العوامل المذكورة سابقا. فإشارات وناس إلى تاريخية الذهنية البدوية يعني أنّها ظاهرة سوسيولوجية لم تنشأ بين عشية وضحاها ولا طفرة مفاجئة أصابت الذهنية العربية والجسم الاجتماعي المتّصل بها. والحقيقة أنّ خطاب وناس في هذا الصدد يتضمّن جوانب مسكوت عنها لم يتّسع لها السياق ولا الخطة المنهجية المعتمدة بتفصيل تلك العوامل والتوسّع فيها.

إنّ الحديث عن تاريخية قضية المواطنة في المجال التداولي العربي الإسلامي لا تنحصر في وضعية الذميين أو بعض الوقائع الشاذة التي تعتمدها الدراسات الثقافوية في تصوّراتها التنميطية للحضارة الإسلامية[8]، وإنّما تنفذ إلى مؤثّرات أعمق من ذلك وأشد تأثيرا مثلا طبيعة السلطة العربية أعاقت تطوّر العقل السياسي العربي وجعلته أسيرا لثالوث القبيلة والغنيمة والعصبية[9] مثلما خلص إلى ذلك الجابري. في وقت استطاع فيه العقل السياسي الغربي تجاوز واقع الانقسام المذهبي بين البروتستانت والكاثوليك والصراع بين السلطتين الكنسية والزمنية إلى حداثة سياسية طوّرت مفهوم المواطنة اليوناني القائم على التحيزية والتجزيئية إلى مواطنة قانونية وسياسية. وكذلك مفهوم الديمقراطية ذاته تطوّر إلى أنواع مختلفة منها الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة والديمقراطية البرلمانية وغير ذلك.

وبقدر ما وفّرت التكنولوجيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي والرقمي آفاقا إنسانية أرحب، فإنّ الذهنية البدوية وظّفتها عكسيا في اتّجاه تعميم نزعتها البدائية والتي تتعارض مع قيم المواطنة والتعدّدية ودولة القانون والمؤسّسات، مستفيدة مما أتاحته العولمة من مجتمع شبكي مفتوح على مصراعيه لمختلف التأثيرات . وإذا ربطنا الجانبين المذكورين سابقا ببعضهما بعض نتوصّل إلى أنّ التهرئة والفقر العلائقي سمات المجتمعات العربية ليست وليدة النزعة الاستهلاكية أو "الحداثة السائلة" كما يسميها باومان Bauman، وإنّما كذلك نتاج التركيبة الذهنية والثقافية التي لم تستطع النفاذ إلى جوهر الحداثة بمفهومها الشامل.

## 2-سبل صياغة مواطنة حقيقية من منظور وناس.

لا جدال في أنّ سبل صياغة مواطنة حقيقية غير منفصلة عن عوامل إعاقة ترسيخها في المجال التداولي العربي الإسلامي. إذ هما بمثابة الوجه والقفا فعندما يتمّ النجاح في تجاوز تلك المعوقات سيتحقّق بصفة آلية ذلك الرهان المنشود في دولة المواطنة والتعدّدية والديمقراطية. بيد أنّه لما كان من الضروري صياغة سبل تكريس مواطنة حقيقية في ظلّ ضوابط كبرى ليسهل الاطّلاع عليها ومناقشتها، فإنّه من الوجيهي العودة إلى مدوّنة وناس ومحاولة تبويب تصوّراته ومقترحاته في شكل شروط أو ضوابط يرى أنّها كفيلة بتكريس قيمة المواطنة تونسيا ومغاربيا وعربيا. ويمكن تحديد تلك الضوابط في العناصر الآتية:

**2-1-** إعادة ترتيب الإشكاليات: يرى وناس أنّه من الضروري تجاوز السؤال النهضوي الشهير الذي عبّر عنه الأمير شكيب أرسلان حينما تساءل لماذا تأخّر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم؟[10] إلى أسئلة أكثر

---

[7] - وناس: المسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للنشر، ط1، تونس، 1989، ص107.

[8] - وهو ما عبّر عنه برنارد لويس في كتاباته التي مهّدت لظهور أطروحتي نهاية التاريخ مع فوكوياما وصراع الحضارات لهنتنغتون.

[9] - راجع محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي محدّداته وتجلّياته، مركز داراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

[10] -شكيب أرسلان: لماذا تأخّر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم؟، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د-ت).

وضوحا ودقّة بما يعكس حقيقة التحوّلات السوسيوثقافية التي شهدتها المجتمعات العربية وما انتهت إليه الأوضاع الحضارية من انهيار وانحدار يهدّد حتّى استمرارية الكيانات المنبثقة عن اتفاقية سايكس بيكو واستقرار المجتمعات. يكمن ذلك التجاوز في طرح أسئلة أكثر جرأة مما يفضي إلى مباشرة عملية تصحيح ذاتي معمّقة واستبعاد التصوّرات البرّانية أو المؤامراتية بحكم أنّ الإشكال أساسا كامن في الذهنية العربية ومجالها العمومي.

يمكن الإشارة في هذا المضمار إلى ثلاثة أسئلة كبرى تختزل كلّ منها إشكالية محدّدة. وهي كالآتي: "لماذا تداول على السلطة في المنطقة العربية حكام أشرار في غالبيتهم؟

- لماذا كلّ هذه الإخفاقات الواسعة التي شملت كلّ المجالات والقطاعات؟
- ألم تكن الشخصية القاعدية حاضنة للاستبداد العربي؟"[11].

يمكن نظريا ربط السؤال الأوّل بإشكالية الواقع السياسي العربي الإسلامي الذي لم يستطع إنجاز حداثته السياسية المأمولة على الرغم من مباشرة بعض الدول العربية تجارب الانفتاح على مختلف التيّارات السياسية الغربية من ليبرالية واشتراكية أو حتّى محاولة الدمج بينهما أو استعارة ما يعرف بالعلمانية الجزئية التي لا تقصي الدين إقصاء نهائيا من المجال العمومي. يلمح وناس بذلك إلى أنّ استمرار سلسلة الحكام الفاسدين ليست معطى غيبيا أو قدرا إليها لا يمكن الفكاك منه، وإنّما على النقيض من ذلك تتوفّر عوامل استمرارها في الذهنية والواقع العربيين. وإنّ أوّل شروط تقويض تلك العوامل يظلّ رهين تحديد نوعية الخلل انطلاقا من طرح السؤال المسؤول.

ولعلّ السؤال الثالث المتّصل بعلاقة الاستبداد بالشخصية القاعدية تطوير للسؤال الأوّل وتعميق له لكي لا يتيه الملاحظ أو القارئ في متاهات أسئلة عبثية لا طائل منها. فلو افترضنا أنّ الإجابة المنتظرة تنتهي بإثبات احتضان الشخصية القاعدية العربية للاستبداد نكون قد توصّلنا إلى إجابة عن السؤال الأوّل إجابة تستوعب كامل الإشكاليات السياسية في المجال العربي بحكم اقترانها بما سماه وناس بـ"تاريخية الذهنية البدوية" التي كرّست منظومة فكرية وسلوكية وقيمية وتربوية توجّه مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين وتتحكّم فيهم بما أنّ الثقافة هي آلية ضبط وتحكّم وتوجيه[12] مثلما خلص إلى ذلك كليفورد غيرتز Clifford Geertz.

أمّا السؤال الثاني فيعبّر بوضوح عن مجمل الإشكاليات الحضارية التي يعيشها العالم العربي. فتتابع الإخفاقات في كلّ المجالات وعجز العرب عن تحقيق مشروعهم النهضوي رغم مرور ما يقارب القرنين من عمر النهضة العربية الحديثة التي انطلقت منذ منتصف القرن التاسع عشر مع جيل الروّاد واستمرّت تلك المحاولات دون تحقيق الرهان المنتظر يشي باختلالات بنيوية وهيكلية عميقة أفضت إلى تلك المآلات مخيّبة الآمال.

**2-2-** صياغة ثقافة سياسية جديدة: يذهب وناس إلى أنّ تاريخية السياسة الثقافية العربية انطلاقا من الحالة التونسية تثبت وجود مفارقات كبيرة. وقد عكست تلك المفارقات ضعف الرؤية التاريخية لدى النخبة السياسية وسطحية تشبّعهم بقيم الحداثة. فمنذ خير الدين الذي يعدّه وناس أوّل واضع لسياسة ثقافية تونسية كانت التوجّهات لا تخلو من مخاتلة وخداع. إذ تتحرّك السياسة الثقافية ضمن اتّجاهين متقابلين: اتّجاه أفقي: يروم استبدال الهياكل التقليدية أو القديمة بهياكل ومؤسّسات جديدة، واتّجاه عمودي يروم ترسيخ الهيمنة الأيديولوجية والثقافية للسلطة القائمة[13] بعد أن تمكّنت من إحكام السيطرة السياسية.

---

[11] - وناس: الشخصية الليبية، ص98.
[12] - كليفود غيرتز: تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2009، ص51.
[13] -وناس: المسألة الثقافية في تونس، ص132.

يؤكّد وناس بهذا المعنى أنّه لا يمكن التعامل مع قضية الحداثة تعاملا انتقائيا قائما على التضليل والمخاتلة، ويضمر ما لا يظهر. فلا يمكن إرساء مؤسّسات حديثة ودولة مواطنين وقوانين ومؤسّسات دون مشاركة حقيقية للمجتمع المدني. ولعلّ هذا ما يفسّر تعثّر المسارات التربوية والتعليمية رغم الشعارات البرّاقة المرفوعة المتّصلة بالتوحيد والديمقراطية والتنمية.

يمكن لسياسة ثقافية بديلة قائمة على استراتيجيا بناء الإنسان/ المواطن أن تنجح في تنظيم علاقة الدولة بالدين وتقنينها بدل التعامل البراغماتي والوظيفي الذي انتهجته الدولة ضمن ما سماه وناس بـ"إسلام الدولة" الذي تلتجئ إليه السلطة القائمة لإضفاء مشروعية دينية على ممارساتها أمام المجتمع. وينبّه وناس بذلك إلى أنّ التوظيف الأيديولوجي الهوياتي للدين في السياسة ليس حكرا على التيارات الإسلاموية، وإنّما هو سمة مشتركة بين جلّ النخب الحاكمة مثلما أثبتته تجارب الانتقال الديمقراطي فيما بعد.

**3-2-** إعادة بناء الشخصية القاعدية وإعادة بناء الإنسان: استحضر وناس أطروحتي بنزل Bunzal وبواص Boas للتأكيد على أنّ السلوك السائد في أية ثقافة ترجمة للقيم والاتّجاهات السائدة في الثقافة ذاتها[14]. وهذا يعني أنّ ما يشاهد في المجتمعات المغاربية والعربية من أنماط سلوكية وذهنية تتنافى مع شروط المواطنة الحقيقية يمكن تغييرها بما يكرّس قيمة المواطنة فكرة وسلوكا وثقافة اجتماعية وسياسية. وهو ما يساعد العرب على استئناف دورهم الحضاري المعطّل.

نفهم في هذا الإطار نوعية التشريح السوسيولوجي الذي قام به وناس للشخصيتين التونسية والليبية والرهانات المنتظرة منه إذ تحديد وناس للسمات العامة للشخصية التونسية على سبيل الذكر فيما يتّصل بسلوكياتها المتوتّرة والمستنفرة والفهلوية أو حتّى العنيفة أحيانا[15] هو إقرار ضمني وصريح بخور السياسات الثقافية والتعليمية والتربوية والتنموية المعتمدة بحكم فشلها في توجيه قدرات الإنسان بما تتطلّبه المواطنة الصالحة من تعاقد اجتماعي قائم على الموازنة بين الحقوق والواجبات،

يحتاج إعادة بناء الشخصية القاعدية وإعادة بناء الإنسان إلى سلطة وطنية تضع سياسة ثقافية رهانها الكلّي الإنسان وفق استراتيجية قائمة على مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة واحترام القانون وتطبيقه على الجميع لترسيخ السلوكيات السوية تدريجيا في المجتمع، والتركيز على مفهوم القدوة الحسنة بدلا من نظام التفاهة[16] كما عبّر عنه آلان دونو Alain Denault.

**4-2-** تجديد المنظومة التربوية: يشي حديث وناس عن استمرارية الذهنية البدوية بفشل ذريع للمنظومة التربوية العربية على اختلاف مرجعياتها ومناهجها. وهو بهذا الإقرار يستعيد ضمنيا ما خلص إليه بيير بورديو Bourdieu من إعادة الإنتاج الذي تمارسه المنظومات التربوية والتعليمية حفاظا على التوازنات القائمة أيديولوجيا وعمليا لكيلا تخسر الطبقات المهيمنة مواقع نفوذها وحظوتها[17].

يستلزم تجديد المنظومة التعليمية التربية على قيم المواطنة والاقتدار. وهو ما يعني استبدال النسق الثقافي المهيمن على العقل العربي منذ دولة الأحكام السلطانية وإلى دولة التنظيمات ودولة ما بعد الاستعمار المباشر. وهو ما يفترض التخلّي عن سياسات دولنة المجتمع[18] وتطويعه بكلّ الوسائل الأيديولوجية والقمعية والتوجّه نحو منظومة تربوية تعلّم الإنسان أصول التعايش والاحترام المتبادل.

---

[14] - المنصف وناس: الشخصية التونسية محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية، ط3، 2014، ص22 (بالتصرّف).

[15] - م ن، ص184.

[16] - راجع -Alain Deneault, *La médiocratie*, Montréal, Lux, 2015, 221 p.

[17] - راجع -Pierre Bourdieu, Jean -Claude Passeron, La Reproduction: éléments pour une théorie du système d'enseignement, les éditions de minuit: Paris: 1970.

[18] - راجع عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

**5-2-** إيجاد نخبة رشيدة: لئن كانت النخبة في ظاهرها إفراز منتظر للمنظومة التربوية الجديدة، فإنّ التجارب التاريخية تثبت أنّ أداء النخب لوظائفها التنويرية يظلّ رهين الأطر السياسية والثقافية المكلّفة بإدارة المجال العمومي. وإذا كان هذا الرأي قد لا يصمد كثيرا بما أنّ النخب تشكّل البنى العميقة للسياسات المتّبعة في بلد ما، فإنّه مما لا شكّ فيه وجود أوجه من التأثّر والتأثير المتبادل. إذ تظلّ النخب الحقيقية عصية على التطويع أو الإغراء والتغرير.

**6-2-** تأسيس مجتمع الاقتدار: يعدّ تشكّل مجتمع الاقتدار من منظور وناس حصيلة لمختلف الضوابط أو الشروط المذكورة سابقا. إذ المجتمع في النهاية لا يمكنه اكتساب فعاليته ويؤدّي أدواره المنتظرة منه دون ترسيخ مجتمع الاقتدار الذي يحيل على شبكة مفاهيمية مترابطة الحلقات متّصلة بمفاهيم التعدّدية والديمقراطية والحوكمة الرشيدة والعدالة والمساواة. فهذا كلّه في نهاية المطاف تكريس لدولة المواطنة والقوانين والمؤسّسات.

## خاتمة

لئن بدت قضيّة المواطنة غير حاضرة حضورًا صريحًا في مدوّنة ونّاس البحثية التي شملت مؤلّفاته في علمي الاجتماع السياسي والثقافي، وامتدّت على ما يربو عن ربع قرن من النشر المنتظم، فإنّها في حقيقتها إشكالية محورية في منجزه البحثي والفكري. إذ لم تكن دراسته للمسألة الثقافية بتونس والمغرب العربي عموما اعتباطا أو عفو خاطر. يؤكّد هذا الموقف تعمّق ونّاس في إشكاليات أكثر دقّة وتخصّصا لها وثيق الصلة بما ذكرناه آنفا شأن الشخصية القاعدية أو القومية العربية انطلاقا من الشخصيتين التونسية والليبية.

لا يمكن في ضوء تلك المعطيات فصل السياسة الثقافية أو تاريخية الذهنية البدوية ومختلف العوامل التي أعاقت تحديث العالم العربي عن موضوع المواطنة بحكم أنّه يستحيل تكريس دولة ديمقراطية قائمة على علوية القوانين والمؤسّسات دون ترسيخ قيمة المواطنة فكرة وسلوكا وثقافة اجتماعية وسياسية. وهو ما يفضي في نهاية المطاف إلى الإقرار بأنّ النظرة الاستشرافية لونّاس لم تكن نظرة طوباوية أو تجريدية، بل نظرة متوازنة محتكمة إلى توازنات الواقع بمختلف تحوّلاته السوسيوثقافية والجيوستراتيجية، وهي تحتاج من صنّاع القرار الوطني والدولي إلى قراءتها قراءة معمّقة ومناقشتها للاستفادة منها في صياغة السياسات العامّة المتّصلة بميادين التربية والتعليم وتكوين النخب وترسيخ دولة المواطنين الصالحين.

## المصادر والمراجع:


**المدوّنة المدروسة**

1. المنصف وناس: المسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للنشر، ط1، تونس، 1989.
2. المنصف وناس: المسألة الثقافية في المغرب العربي، دار سيراس للنشر، 1985.
3. المنصف وناس: الشخصية التونسية محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية، ط3، 2014،
4. المنصف وناس: الشخصية الليبية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، الدار المتوسطية، ط1، 2014.
5. المنصف وناس: الخطاب العربي الحدود والتناقضات، الدار التونسية للنشر، 1992.

**المراجع باللغة العربية**

1. شكيب أرسلان: لماذا تأخّر المسلمون؟ ولماذا تقدّم غيرهم؟، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د-ت).
2. محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي محدّداته وتجلّياته، مركز داراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
3. كليفود غيرتز: تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2009.
4. عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

**المراجع الأجنبية**

1. Pierre Bourdieu, Jean -Claude Passeron, La Reproduction : éléments pour une théorie du système d'enseignement, les éditions de minuit : Paris : 1970.
2. Alain Deneault, *La médiocratie*, Montréal, Lux, 2015.